المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط
ⵓⵔⵔⴰⵙ ⵓⵅⵓⵢⵏⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵣⵓⵖⵜ ⴰⵜⵜⴰⵡⵙⵓⵔⵜ ⵅ ⵕⴱⴰⵟ
Centre International de Médiation et d'Arbitrage à Rabat

ينظم الملتقى الاقليمي حول:

"القانون والاقتصاد الرقمي : الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات"

تحتضن الرباط ملتقى إقليمي حول: **"الاقتصاد الرقمي : الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات"**

في الفترة مابين 15-16 نوفمبر 2017 تحت رعاية السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي وبمشاركة رئيس الفريق التحكيم السعودي و الرئيس الشرفي لمركز مجلس التعاون الخليجي الأمير/الدكتور بندر بن سلمان أل سعود . وبمشاركة نخبة من الخبراء في المجال القانوني والتشريعي والقضائي والاقتصادي والمعلوماتي.

و يأتي تنظيم هذا الملتقى استجابة لتطلعات وانتظارات الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين والقانونين وللسياسات الحكومية :**أولا:** في إنعاش الاستثمار في مجال المشاريع والاوراش الكبرى التنموية التي يعرفها المغرب، **وثانيا** :دعم الرفع من مستوى الثقة بين المستثمرين والفاعلين الإداريين والقضائيين بإيجاد طرق ملائمة وبديلة لتسوية المنازعات في مجال المشاريع الاستثمارية والتنموية والاقتصادية بشقيها الرقمي والتقليدي.

كما يدخل تنظيمه ضمن إستراتيجية الشراكة المؤسساتية التي ينهجها المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط والرامية إلى الاشتغال على: **الواجهة الأولى** تحسين مناخ الأعمال ونشر ثقافة الحلول البديلة وتوطيد التعاون مع الفاعلين المؤسساتيين المشتغلين في الميدان (مؤسسات عمومية وقطاعية عامة وخاصة) **الواجهة الثانية** هي إدماج الخبرات العربية والأجنبية تعزيزا للخبرات الوطنية ،والتعريف بها وتسويقها جهويا ودوليا، **الواجهة الثالثة** خلق فرص للتبادل والتواصل كهكذا ملتقى الذي يمزج بين ماهو علمي وماهو اقتصادي ومعلوماتي وتكنولوجي وتقني ومهني وقضائي وقانوني، بغاية تطوير المنظومات التي تحكمه ومن شانها تعزيز فاعليته وحكامته ومسراته التنموية الحاضرة والمستقبلية.

ونظرا لأهمية الموضوع وراهنيته كظاهرة قانونية واقتصادية وتقنية تعتمد بشكل مكثف على المعرفة و على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطبيقات متنوعة، تشمل مجالات الإدارة و الاقتصاد و المجتمع مما أدى إلى خلق اقتصاد جديد يعرف بالاقتصاد الرقمي .

والاقتصاد الرقمي يعرف بأنه نمط يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد الصناعي، حيث أنه في ظل الاقتصاد الرقمي تتحول المعرفة الى شكل رقمي و تصبح من أهم السلع في المجتمع، مما يتطلب من الفاعلين الاقتصاديين والحكوميين وأصحاب القرار الاقتصادي والتشريعي والاستثماري معرفة كيفية الحصول على هذه المعرفة و توظيفها و تجديدها بالضرورة،بل و الحرص على تطبيق تكنولوجيا حديثة كجزء عضوي من متطلبات إرساء الاقتصاد الرقمي.

ولعل ما يميز هذا الاقتصاد الرقمي، هو الصناعة المعلوماتية و المعرفية التي تعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي وعلى التشريعات القانونية والتنظيمية المواكبة سواء على مستوى التنظيم او على مستوى تدبير النزاعات التي قد تنجم عن معاملات الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية.

والتساؤل المطروح على الملتقى هو كيف يمكننا اليوم في ظل انتشار هذا النوع من الاقتصاد- يوشك أن يكون بديلا لاقتصاد التقليدي – استباق انعكاساته على مخططات النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول والفاعلين التجاريين والاقتصاديين بوضع تشريعات وأنظمة قانونية لتنظيمه ولتسوية منازعاته عبر الوسائل الالكترونية؟ ومادور المشرعين والفاعلين الاقتصاديين والقانونيين والقضاء والخبراء والتحكيم واليات حل النزعات الأخرى في المواكبة والاستجابة للمتطلبات التشريعية والقانونية والتنظيمية من جهة والآليات المناسبة لتسوية منازعات الاقتصاد والاستثمار الرقمي والتجارة الالكترونية ؟

المنظمون:

- المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط بشراكة وتعاون مع :
- مجلس المستشارين– بالبرلمان المغربي
- فريق التحكيم السعودي
- غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط- سلا- القنيطرة

الشركاء المؤسساتيون:

- وزارة العدل
- مركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي
- مؤسسات أخرى وطنية

المحاور:

محاور الملتقى:

- الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي : الرهانات والتحديات
- مؤشرات وآليات الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي وتداعياته على الاستثمار.
- التشريعات والقوانين المنظمة لاقتصاد والاستثمار الرقمي
- دور الهيئات التشريعية والقانونية في مواكبة التشريعية لتطورات الاقتصاد والاستثمار الرقمي لحماية البيانات والمعاملات الالكترونية للفاعلين في القطاع
- رهانات وتحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في ظل الاختلافات والتباينات التشريعية والتنظيمية
- ماهي الحلول القانونية والعلمية المقترحة لكسب الرهانات و مواجهة التحديات ؟
- دور القضاء والتحكيم والوساطة الالكترونية في تسوية منازعات الاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية ؟

المشاركون المدعوون:

- ❖ قطاعات إدارية مركزية ومحلية والمؤسسات المنتخبة:
- ❖ فعاليات قضائية و قانونية ومهنية:
- ❖ ومؤسسات مالية وبنكية وتجارية وصناعية:
- ❖ الغرف المهنية: الصناعة والتجارة والفلاحة والصيد البحري:
- ❖ جامعات ومراكز البحث العلمي والدراسات و الشركات المعلوماتية...